(٣٩) من تراث الكوثري

شروط الأئمة الستة

البخاري ومُسلم وأبي داود والترمذي والنّسائي وابن ماجَهْ

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

حققه وقدم له

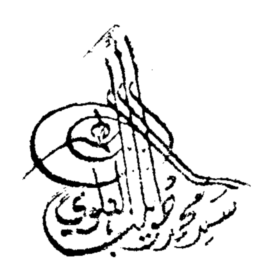
محمد زاهد الكوثري



المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

☎ ٥١٢٠٨٤٧



(٣٩) من تراث الكوثرى

شروط الأئمة الستة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

(- ٥٠٧ هـ)

حققه وقدم له

محمد زاهد الكوثري

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

☎ ٥١٢٠٨٤٧



بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ أبي الفضل المقدسي (١)

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق.

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة .

سمع بالقدس وبغداد ونيسابور وأصبهان وشيراز والري ودمشق ومصر .

ومن مؤلفاته : أطراف الكتب الستة ، والأنساب المتفقة فى الخط المتماثلة فى النقط والضبط. ورجال الشيخين، وأطراف الغرائب والأفراد ، وجزء فى البسملة. وصفوة التصوف. وشروط الأئمة الستة. وغيرها.

تلقى مذهب أهل الظاهر من الحميدى ومذهب التصوف السالمى من ابن مت .

قال الذهبى كان من أسرع الناس كتابة وأذكاهم وأعرفهم بالحديث وهو فى نفسه صدوق وله حفظ ورحلة واسعة - والله يرحمه ويسامحه اهـ .

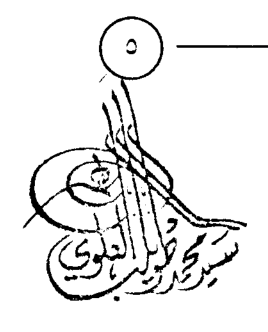
---

(١) راجع طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال للذهبى وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى

قال ابن عساكر: سمعت محـمد بن إسماعيل الحافظ يقول: أحفظ من رأيت ابن طاهر. وقال أبو زكريا بن منده: كان صدوقًا عالمًا بالصحيح والسقيم كثير التصانيف لازمًا للأثر .

وكان لا يرى الجـهر بالبـسملة فى الصـلاة ولا القنوت فى الفـجـر ولا التـشهـد بتـشـهـد ابن عـبـاس، ويرى كل ذلك من المسائل التى صح النقل بخلافـها ، أو غيرها أقوى وأرجح عند أهل الصنعة.

مات فى بغـداد عند قدومه من الحج يوم الجمـعة من ربيع الأول سنة ٥٠٧ عن سـتيـن سنة . غفـر الله له وأعلى منزلتـه فى الجنة . آمين



تراجم الأئمة الستة

الإمام البخارى

(**أولهم**) إمام الأئمة وشيخ حفاظ الأمة أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى الفارسى رحمه الله. ولد ببخارَى سنة أربع وتسعين ومائة. وارتحل لطلب الحديث وتنقل فى البلاد، وابتدأ فى تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، ولبث فى تصنيفه ست عشرة سنة بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارَى. ومات بخرتنك قرب سمرقند سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس بن طولون الدمشقى (بلغة القانع فى طرق الصحيح الجامع) يستوفى الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوى (عمدة القارئ والسامع فى ختم الصحيح الجامع).

الإمام مسلم

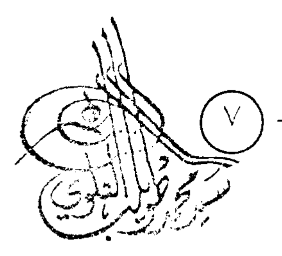
(**وثانيهم**) الإمام الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى رحمه الله. ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفى سنة إحدى وستين ومائتين ، جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط ونحوه، وفاق البخارى فى جمع الطرق وحسن الترتيب.

ذكر الذهبى عن أبى عمرو حمدان: سألت ابن عقدة أيهما أحفظ البخارى أو مسلم ؟ فقال : كان محمد عالمًا ومسلم عالم فأعدت عليه مرارًا فقال يقع لمحمد الغلط فى أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره فى موضع آخر باسمه يظنهما اثنين ، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط فى العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل ا هـ . ومن شيوخه البخارى .

الإمام أبو داود

(وثالثهم) الإمام الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدى السجستانى رحمه الله. ولد سنة اثنتين ومائتين ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، قال الخطابى لم يصنف فى علم الحديث مثل سنن أبى داود وهو أحسن وضعًا وأكثر فقهًا من الصحيحين ا هـ. حدث عنه الترمذى والنسائى وكتب عنه أحمد حديث العتيرة.

قال ابن كثير فى مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبى داود كثيرة يوجد فى بعضها ما ليس فى الآخر ا هـ . ومن أشهر رواة السنن عنه أبو سعيد بن الأعرابى، وأبو على اللؤلؤى، وأبو بكر بن داسه .



الإمام الترمذى

(**ورابعهم**) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى الضرير رحمه الله ولد سنة تسع ومائتين بترمذ وبها توفى سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: فى سنن الترمذى ما ليس فى غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ا هـ. ومن شيوخه البخارى وأبو داود .

الإمام النسائى

(**وخامسهم**) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى رحمه الله . ولد فى نسا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين. قال الدارقطنى: خرج حاجاً فامتُحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملونى إلى مكة فحمل وتوفى بها. وهو مدفون بين الصفا والمروة. وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة.

قال الذهبى: سئل بدمشق عن فضائل معاوية فقال ألا يرضى رأساً برأس حتى نفضل قال فما زالوا يدفعونه.. حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفى بها. كذا فى هذه الرواية إلى «مكة» وصوابه «الرملة» ا هـ .

والذى عد من الأصول الخمسة هو المجتبى المعروف بسنن النسائى الصغير رواية ابن السنى. وأما رواية ابن حيويه

وابن الأحمر وابن قاسم فيقال لها النسائى الكبير. قال أبو جعفر ابن الزبير : ومما ينبغى التنبيه عليه أن روايات النسائى تختلف اختلافًا كثيرًا حتى قال شيخنا أبو على الغافقى لولا أن الإجازة تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة. ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائى ولم يبين الرواية التى سمع أو قرأ فقد تجوز فى الذى ذكره تجوزًا قادحًا فى الرواية ا هـ . ومن شيوخه أبو داود والترمذى . ويروى عن الذهبى أنه كان يفضله على مسلم فى الحفظ. ذكر الذهبى أن النسائى قال : دخلت دمشق والمنحرف عن على بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله ا هـ .

الإمام ابن ماجه

(**وسادسهم**) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجهْ - بتخفيف الجيم وسكون الهاء - القزوينى صاحب السنن والتفسير والتاريخ ولد سنة ٢٠٩ سمع أبا بكر بن أبى شيبة وطبقته. وأعلى ما عنده الثلاثيات وهى خمسة إلا أنها بطريق جبارة بن المغلس. ولابن ماجه رحلة إلى الرى وإلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث.

وأول من أدخل كتاب السنن له فى عداد الأصول الستة هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر فتتابع أكثر الحفاظ على ذلك فى

كتبهم فى الرجال والأطراف. إلا أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستة. وأما ما نظمه ابن الجوزى فى سلك الموضوعات من أحاديثه فنحو ثلاثين حديثًا، وفعل مثل ذلك مع الترمذى إلا أن ما فى ابن ماجه لا يقل من الضعف الشديد فى ثلثى هذا المقادر. وقد اشتهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف وإن كان بين الأحاديث التى انفرد بها صحاح. وللحافظ الشهاب البوصيرى (مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه) تكلم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من صحة وحسن وضعف وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر . ونصه على الضعف الشديد فى حديث ما كان فى سقوطه من مقام الاحتجاج به سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

وليس بقليل من يرمى نقلة كتاب ابن ماجه بالتصحيف. وأصح نسخة - فيما أعلم - تداولتها أيدى الحفاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم طبقة بعد طبقة هى النسخة المحفوظة بالخزانة التميمورية (رقم ٥٢٢) بدار الكتب المصرية.

توفى ابن ماجه يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٢٧٣ .

رضى الله عن الجميع وأعلى منازلهم فى الجنة .



شـــروط الأئمـــة الستـــة

البخاري ومُسلم وأبي داود والترمذي والنَّسائي وابن مَاجَه

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

المتوفى سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فاتحة شروط الأئمة الستة

شروط البخارى ومسلم :

قـال الإمام الحـافظ أبو الفـضل محـمـد بن طاهر بن على المـقدسى رحـمـه الله تعـالى: فإن قـيل إن كل واحـد من هؤلاء الأئمة الستة يعنى البخارى ومسلمًا وأبا داود والترمذى والنسائى وابن ماجه صنف كتابًا على حدة ولم يتفقوا على ما أخرج الأول من غير زيادة ونقصان فهل تجرى كلها مجرى واحدًا فى الصحة أم تتباين فى المعنى ؟

(الجواب) إن بعض أهل الصنعة سألنى ببغداد عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمـة فى كتابه فأجـبته بجـواب أنا أذكره ههنا بعينه ورمَّته. قلت :

اعلَم أن البخـارى ومسلمًا ومن ذكـرنا بعدهم لم ينقل عن واحد مـنهم أنه قال شـرطت أن أخرج فى كـتابى مـا يكون على الشرط الفلانى(١) وإنما يعرف ذلك من سير كـتبهم فيعلم بذلك شـرط كل رجل منهم. فـاعلم أن شـرط (البخـارى ومـسلم) أن

---

(١) يعنى سوى اشتراط اللقى عند البخارى ، والاكتـفاء بالمعاصرة عند مسلم كما هو مشهور.

يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته [١] إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات . ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع فإن كان للصحابى راويان فصاعداً فحسن وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه. إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخارى حديثهم لشبهة وقعت فى نفسه أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة [٢] مثل حماد بن سلمة وسهيل بن أبى صالح وداود بن أبى هند وأبى الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالاً لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم. فلما تكلم فى هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخارى إخراج حديثهم معتمداً عليهم تحرياً ، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، ومثال ذلك أن سهيل بن أبى صالح تكلم فى سماعه من أبيه فقيل صحيفة فترك البخارى هذا الأصل[٣] واستغنى عنه

---

(١) قال العراقى فى شرح ألفيته: ليس ما قاله ابن طاهر بجيد لأن النسائى ضعف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما ا هـ . وموعد بسط ما هو الحق فى هذا الصدد فى شروط الحازمى فانتظره .

(٢) بمعنى أن مرويات خاصة لهم ظهرت صحتها له بزوال الشبهة الطارئة، ببحث خاص فانتقاها ، لا بمعنى قبول جميع مروياتهم مطلقًا. فمن ظن أن مرويات رجال أخرج عنهما الشيخان صحاح كلها فقد ظن باطلا فكما لا تكون أحاديث سيئ الحفظ كلها باطلة كذلك لا تكون أحاديث الثقة كلها صحيحة على ما يظهر من سير صنيعهم .

(٣) قال الذهبى أخرج له البخارى استشهاداً وكان النسائى إذا حدث بحديث سهيل هذا قال: سهيل والله خير من أبى اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما. وكتاب البخارى ملآن من هؤلاء.

بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه فصح عنده أنه سمع من أبيه إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروى هذه الأحاديث مثل تلك الآخر ، وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلى المعرفة أن بعض الكذبة أدخل فى حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمدًا عليه بل استشهد به فى مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التى يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبى عوانة وأبى الأحوص وغيرهم. ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثا لم يختلفوا عليه وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم ، ثم عدالة الرجل فى نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته .

فهذا الكلام فيما اختلفا فيه من إخراج أحاديث هؤلاء وما جرى مجراهم ..

شروط أبى داود :

وأما (أبو داود)[1] فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

---

(١) ليس بقليل من يفضل كتاب النسائى الصغير على سنن أبى داود. لكن بالنظر إلى عدد الأحاديث التى انتقدها ابن الجوزى من بين أحاديث الكتب الستة يكون أبو داود مقدمًا على النسائى ثم الترمذى وابن ماجه. رجع آخر تعقيبات السيوطى.

(**القسم الأول**) صحيح وهو الجنس المخرج فى هذين الكتابين للبخارى ومسلم فإن أكثر ما فى هذه الكتب مخرج فى هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه .

(**القسم الثانى**) صحيح على شرطهم . حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يُجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ويكون هذا القسم من الصحيح فإن البخارى قال أحفظ مائتى ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح ، ومسلم قال أخرجت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. ثم إنا رأيناهما أخرجا فى كتابيهما ما اتفقا عليه وما انفردا به قريب عشرة آلاف[١] تزيد أو تنقص فعلمنا أنه قد بقى من الصحيح الكثير إلا أن طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه[٢] فى هذين الكتابين فما أخرجوه مما انفردوا به دونهما فإنه من جملة ما تركه البخارى ومسلم من جملة الصحيح .

(**والقسم الثالث**) أحاديث أخرجوها للضدية فى الباب

---

(١) لكن ما سوى المكرر من الأحاديث المسندة فى صحيح البخارى نحو ألفين وستمائة واثنين وفى صحيح مسلم نحو أربعة آلاف حديث كما هو مشهور

(٢) يعنى جملة وإلا فلا يصح هذا الكلام لأنه يوجد فيما سواهما ما يفضل على ما فيهما لأسباب وملابسات تذكر فى شرح أحاديث الأحكام. راجع الباب الأخير من (الانتصار والترجيح) لسبط ابن الجوزى.

المتقدم وأوردوها لا قطعًا منهم بصحتها وربما أبانوا المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة .

فإن قيل لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه :

(**أحدها**) رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة .

و(**الثانى**) أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخارى ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة فإن البخارى قال : ما أخرجت فى كتابى إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول. ومسلم قال ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه [1] . ومن بعدهم لم يقولوا ذلك فإنهم كانوا يخرجون الشىء وضده .

و(**الثالث**) أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم فى كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهما[2] هذا كفعل الفقهاء - والله أعلم .

---

(١) المراد إجماع شيوخه وإلا فأين الإجماع فى مواطن الخلاف !

(٢) يعنى أبا داود والنسائى .

شروط الترمذى :

وأما أبو عيسى (الترمذى) رحمه الله فكتابه وحده على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع[١] به وهو ما وافق فيه البخارى ومسلمًا. وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بينا. وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته ولم يغفله. وقسم رابع أبان هو عنه فقال ما أخرجت فى كتابى إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء[٢] وهذا شرط واسع. فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح. وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى فى تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه. وكان من طريقته رحمة الله عليه أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن

---

(١) إفادة خبر الآحاد غير المحفوف بالقرائن للقطع مذهب شاذ ذهب إليه المصنف لكونه ظاهريـاً .

(٢) هذا يذكرنا صنيع المجد بن تيمية فى (منتقى الأخبار) حيث جمع فيه كل ما تمسك به فقيه من الفقهاء بل ترك الكلام على تلك الأحاديث تصحيحا وتضعيفًا باعتبار أن ذلك بالنظر إلى ما يظهر للناقد لا بالنسبة إلى ما فى نفس الأمر. وقد أحسن صنعًا فى ذلك لاختلاف شروط قبول الأخبار عند المجتهدين فما يصححه هذا قد يضعفه ذاك ولم يشرح «منتقى الأخبار» بعد على ملمح مصنفه فالشروح الموجودة بالأيدى اليوم مغربة فيما يشرق فيه المصنف.

كان الحكم صحيحًا. ثم يتبعه بأن يقول «وفى الباب عن فلان وفلان» ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابى المشهور وأكثر. وقلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة[1] والله أعلم.

نقد كلام الحاكم فيما قدره شرطًا للبخارى ومسلم :

قال السائل فإن الحاكم أبا عبد الله النيسابورى الحافظ ذكر فى كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل) شرطًا على غير هذا النحو.

قلت نعم أخبرناه أبو بكر أحمد بن على الأديب الشيرازى بنيسابور قال : قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ: القسم الأول من المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة. فهذه الدرجة الأولى من الصحيح.

(**الجواب**) أن البخارى ومسلمًا لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن. ولعمرى إنه شرط حسن لو

---

(١) وقد أوردنا فيما كتبناه على شروط الحازمى ما يشفى غلة الباحث من شرح ابن رجب وغيره فى هذا البحث وما يليه فانظره.

كان موجودًا فى كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التى أسسها الحاكم منتقصة في الكتابين جميعًا فمن ذلك فى الصحابة أن البخارى أخرج حديث قيس بن أبى حازم عن مرداس الأسلمى «يذهب الصالحون أولاً فأولاً - الحديث» وليس لمرداس راو غير قيس. وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن فى وفاة أبى طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد. وأخرج البخارى حديث الحسن البصرى عن عمرو بن تغلب «إنى لأعطى الرجل والذى أدع أحب إلى - الحديث» ولم يرو عن عمرو غير الحسن. هذا فى أشياء عند البخارى على هذا النحو، وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزنى «إنه ليغان على قلبى» ولم يرو عنه غير أبى بردة. وأخرج حديث أبى رفاعة العدوى ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى. وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفارى ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت. وأخرج حديث ربيعة بن كعب السلمى ولم يرو عنه غير أبى سلمة بن عبد الرحمن. هذا فى أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر (١) لتعلم أن القاعدة التى أسسها منتقضة لا أصل لها. ولو اشتغلنا بنقض هذا الفصل الواحد فى التابعين وأتباعهم ولمن روى عنهم إلى عصر الشيخين لأربى على كتابه المدخل أجمع إلا أن الاشتغال

---

(١) وعلى نور هذا البيان أبان الحازمى الحق فى كتابه فكان من واجبه أن ينوه بفضل المصنف عليه لكنه لم يفعل.

بنقض كلام الحاكم لا يفيد فائدة وله فى سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنا وعنه .

وأما الإمام الحافظ المتقن أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده فأشار إلى نحو ما ذكرناه وخلاف ما رسمه الحاكم . أخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب بن أبى عبد الله بن منده قال: قال أبى: «من حكم الصحابى أنه إذا روى عنه تابعى واحد وإن كان مشهورا مثل الشعبى وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة فإذا روى عنه رجلان صار مشهورًا واحتج به وعلى هذا بنى محمد ابن إسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين إلا أحرفًا تبين أمرها، فأما الغريب من الحديث كحديث الزهرى وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبًا فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة اشتركوا فى حديث يسمى عزيزًا فإذا روى الجماعة عنه حديثًا سمى مشهورًا» فاستثنى أبو عبد الله بن منده أحرفًا وهو هذا النوع الذى أشرت إليه فقد صح لديك بيان ما قدمته إليك-والله أعلم بالصواب .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبى نصر الأندلسى [1] قال سمعت أبا محمد على بن أحمد بن سعيد [2] الحافظ الفقيه وقد

(١) هو الحميدى الظاهرى صاحب «الجمع بين الصحيحين» وهو الذى جذب المصنف إلى مذهب أهل الظاهر.

(٢) هو ابن حزم ولم يجعل لكتاب ابن ماجه ولا لكتاب الترمذى شأنا حيث كان يجهلهما كما سيأتى .

جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما وذكر أن سعيد بن السكر اجتمع إليه يوما قوم من أصحاب الحديث فقالوا له : إن الكتب فى الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها فسكت ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها على بعض وقال هذه قواعد الإسلام كتاب مسلم وكتاب البخارى وكتاب أبى داود وكتاب النسائى .

سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى (١) بهراة وجرى بين يديه ذكر أبى عيسى الترمذى وكتابه فقال كتابه عندى أنفع من كتاب البخارى ومسلم لأن كتابَىْ البخارى ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبى عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس .

ابن ماجه :

رأيت على ظهر جزء قديم بالرى حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش قال أبو زرعة الرازى طالعت كتاب أبى عبد الله (بن ماجه) فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء(٢) وذكر قريب بضعة عشر أو كلامًا هذا معناه. ورأيت بقزوين له تاريخًا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى

---

(١) هو ابن مت . وهو الذى أمال المصنف إلى التصوف السالمى المعروف .

(٢) الذى نظمه ابن الجوزى من أحاديثه فى سلك الموضوعات نحو ثلاثين حديثًا أقل ما يقول الناقد فيها إنها بالغة الضعف بل أغلبها موضوع .

عصره ، وفي آخره بخط : جعفر بن إدريس صاحبه : مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وسمعته يقول ولدت في سنة تسع ومائتين. ومات وله أربع وستون سنة وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله .

أخبرنا أبو زيد واقد بن الخليل القزويني الخطيب بالري أنبأنا والدي الخليل بن عبد الله الحافظ في كتاب قزوين قال أبو عبد الله محمد بن يزيد يعرف بماجه مولى ربيعة له سنن وتفسير وتاريخ وكان عارفًا بهذا الشأن ارتحل إلى العراقيْن: البصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن طاهر التميمي الفقيه قدم علينا الري حاجاً أنبأنا علي بن محمد بن نصر الدينوري حدثنا القاضي أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد المالكي حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن أحمد حدثني أبو بكر محمد بن إسحاق ثنا الصولي قال سمعت أبا يحيى زكريا بن يحيى الساجي يقول: كتاب الله عز وجل أصل الإسلام وكتاب السنن لأبي داود عهد الإسلام .

أخبرنا أبو القاسم على بن عبد العزيز الخشاب بنيسابور أنبأنا محمد بن عبد الله البيع فيما أذن لنا قال سمعت أبا سليمان الخطابى يقول سمعت إسماعيل بن محمد الصفار يقول سمعت محمد بن إسحاق الصغانى يقول أُلِينَ لأبى داود السجستانى الحديث كما ألين لداود عليه الصلاة والسلام الحديد .

أخبر الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندى مناولة. أنبأنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسى الحافظ قال: محمد بن عيسى ابن سَوْرَةَ الترمذى الحافظ الضرير أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل فى الحفظ. قال الإدريسى: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الحارث المروزى الفقيه يقول: سمعت أحمد بن عبد الله بن داود المروزى يقول: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول : كنت فى طريق مكة وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ، فقالوا فلان ، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معى وحملت معى فى محملى جزءين كنت ظننت أنهما الجزآن اللذان له ، فلما ظفرت به وسألته أجابنى إلى ذلك، فرأى البياض فى يدى، فقال أما تستحى منى؟ قلت : لا وقصصت عليه القصة ، وقلت أحفظه كله ، فقال :

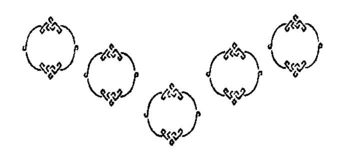
اقـرأ فقـرأت جـمـيع ما قـرأ على الولاء فلم يصـدقني وقـال : استـظهرت قـبل أن تجيـئني ، فقلت : حـدثني بغيـره فقـرأ على أربعـين حديثًـا من غرائب حـديثه ، ثم قـال : هات اقرأ فـقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قـرأ ما أخطأت في حرف ، فقال لي: ما رأيت مثلك .

شروط النَّسائي :

أخبـرنا أبو بكر الأديب، انبأنا محـمد عبد الله البـيع إجازة، قال سـمعت أبا الحـسن أحمد بن مـحبوب الرملي بـمكة يقول سمعت أبا عبد الرحمن بن شـعيب (النَّسائي) يقول: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القـلب منهم بعض الشيء فوقـعت الخيرة علـى تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم. سألت الإمام أبا القاسم سعد بن على الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه فـقلت إن أبا عبد الرحمن الـنسائي ضعفه فـقال يا بني إن لأبي عـبد الرحـمن في الرجال شـرطًا أشد من شـرط البخـاري ومسلم. قرأت على أبي القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني بنيسابـور أخبركم أبو عبد الرحـمن محمد بن الحـسين السُّلَمي الصـوفي فيـمـا أذن لك قال : سـألت أبا الحـسن علي بن عمـر الدارقطني الحـافظ فـقلت : إذا حـدث محـمـد بن إسحـاق بن خزيمة وأحمد بن شعيب النسـائي حديثًا من تقدم منهما ؟ قال :

النسائي لأنه أسْنَدُ ، على أني لا أقدم على النسائي أحدًا ، وإن كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا معدوم النظير، وقال : سمعت أبا طالب الحافظ يقول: من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة .

سمعت أبا زكريا الحافظ يقول ، سمعت عمي أبا القاسم الحافظ يقول : سمعت أبي الإمام الحافظ أبا عبد الله بن منده يقول : ما رأيت في اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبي علي الحسين بن علي بن داود اليزدي النيسابوري .

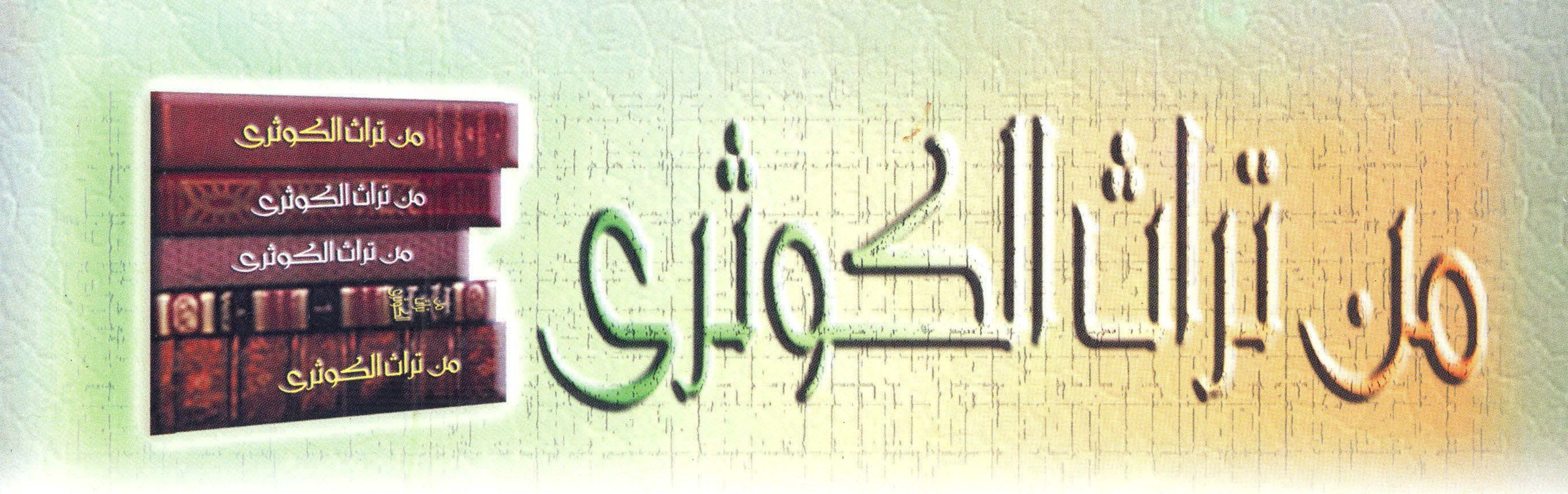


تم وكمل بحمد الله وعونه وصلواته على نبينا
محمد وآله وصحبه وعترته وسلم تسليمًا كثيرًا

فهرس الكتاب

الموضوع الصفحة

رقم الإيداع ٤٦١١/٢٠٠٥م
الترقيم الدولى 977-315-081-X


من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري